مجموعة البنك الدولي

بصيرة baseera
المركز المصري لبحوث الرأي العام
the Egyptian center for public opinion research

الصورة الذهنية للمصريين عن المشاركة الاقتصادية للمرأة

أ.د. ماجد عثمان
الرئيس التنفيذى لمركز بصيرة

مايو 2019

Funded by UK Government

2030 استراتيجية المرأة WOMEN'S STRATEGY

١- مقدمة

تعتمد استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" على تحقيق النمو والتنمية لجميع فئات المجتمع حتى لا يتخلف أحد عن الركب، حيث تركز الاستراتيجية على تحقيق التكامل الاجتماعي بشكل منهجي وذلك لتقليص الفجوة بين الجنسين وتحقيق تكافؤ الفرص والحقوق. وقد بادر المجلس القومي للمرأة بوضع الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠ من خلال الحوار المجتمعي الموسع بين الأطراف المعنية. وتم إطلاق الاستراتيجية عام ٢٠١٧ والذي أعلن عام المرأة المصرية، حيث تتوافق غايات الاستراتيجية وأهدافها مع أهداف استراتيجية التنمية المستدامة، كما تتوافق الاستراتيجية أيضاً مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتي أعلنتها الأمم المتحدة.

ويهدف المحور الثاني للاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة في تنمية قدرة المرأة لتعزيز خيارات **التوظف لديها، وتوسيع مشاركتها في القوى العاملة، ودعم ريادتها، وتحقيق تكافؤ الفرص في تشغيل المرأة في جميع القطاعات، بما في ذلك شغل مناصب عليا في القطاعين العام والخاص.**

ونظراً لأن مشاركة النساء في القوى العاملة أقل بكثير من مشاركة الرجال، فإن المرأة لا تصل إلى **المستوى المأمول في المشاركة الاقتصادية. وبالرغم من اختفاء الفجوة بين الجنسين في التعليم تقريبًا، إلا أن ذلك لم يترجم بصورة كاملة إلى مشاركة أكبر للمرأة في قوة العمل ومساهمتها الاقتصادية. الهدف من هذه الدراسة هو استكمال البيانات الوطنية من خلال استكشاف كيف ينظر المصريون إلى الدور الاقتصادي للمرأة في المجتمع، وقد أجرى المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) بدعم من البنك الدولي، دراسة استقصائية لقياس الصورة الذهنية للمصريين حول المشاركة الاقتصادية للمرأة.**

يتقدم المؤلف بالشكر للأستاذة/ شروق عصام والأستاذة/ نهى عادل على مجهودهما في تحليل البيانات.

الهدف من هذه الورقة هو كشف الأسباب الأساسية التي تحول دون حصول المرأة على نفس مستوى المشاركة التي يتمتع بها الرجال وكشف الحواجز والتحديات والإمكانات المتعلقة بمشاركة المرأة في الاقتصاد المصري.

٢- المنهجية

أجرى مركز بصيرة استطلاعاً للرأي لقياس الصورة الذهنية للمصريين عن المشاركة الاقتصادية للمرأة في الفترة من ١٤-٢٠ أكتوبر ٢٠١٨ على عينة عشوائية حجمها ١٥٤٢ مواطناً في العمر ١٨ سنة فأعلى، وقد تم الوصول للمستجيبين من خلال هواتفهم الأرضية والمحمولة. وقد تم ترجيح البيانات لتمثيل توزيع السكان حسب منطقة السكن والنوع ومستوى التعليم. وتخضع كافة التقديرات الواردة في هذه الورقة لهامش خطأ أقل من ٣٪.

٣- النتائج الرئيسية

٣-١ الصورة الذهنية للمصريين حول تعليم الفتيات

يدعم معظم المصريين يدعمون تعليم الفتيات، حيث إن ٨٧٪ يرون أن الإناث والذكور يجب أن يحصلوا على فرص متساوية في التعليم، وتدرك الغالبية العظمى أن التعليم وسيلة لحياة أفضل، حيث يرى ٩٥٪ أن التعليم يساعد على توفير فرص عمل للبنات، و٩٣٪ يرون أن التعليم يساعد على بناء شخصية مستقلة، و٨٦٪ يرون أن التعليم يساعد في توفير فرص زواج جيدة، و٨٦٪ يرون أن التعليم يوفر فرص للاستقلال المادي.

الشكل (١): الصورة الذهنية للمصريين حول أهمية التعليم للبنات

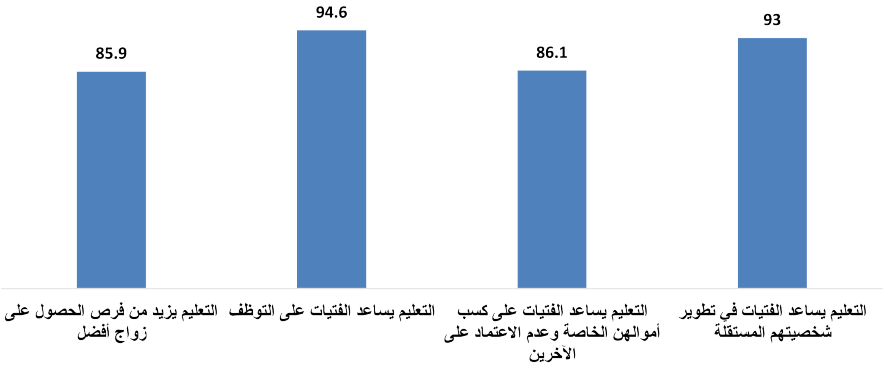

على الرغم من الدعم الكبير لتعليم الفتيات الذي يظهره الاستطلاع، فإن إثنين من كل خمسة مصريين يرفضون سفر الفتيات لمدينة أخرى لدخول الجامعة أو أن تكون أماكن الدراسة بعيدة عن منازلهن. بالإضافة إلى ذلك يرفض إثنان من كل ثلاثة مصريين بقاء البنات لوقت متأخر خارج المنزل بسبب الدراسة أو السفر للخارج من أجل الدراسة.

هناك جانب آخر يتعلق بتعليم الفتيات وهو النطاق المحدد للتخصصات المناسبة للفتيات، حيث يعتقد أكثر من ثلث المستجيبين أن التعليم العالي للإناث يجب أن يقتصر على بعض التخصصات، لأن هناك تخصصات قد لا تكون مناسبة للإناث. ربما تكون هذه الثقافة قد ساهمت في بناء ضغط اجتماعي لتشكيل تفضيلات الفتيات لتجنب التحاقهن بالتخصصات التي يهيمن عليها الذكور.

في المجتمعات التقليدية، يتنافس الزواج والتعليم، وهذا ينعكس عادةً في الزواج المبكر حيث تحرم الفتيات من تحقيق تطلعاتهن. وقد واجهت أحد أسئلة الاستطلاع هذه المسألة بسؤال المشاركين عن رأيهم: أيهما أهم للفتاة التعليم أم الزواج؟ معظم المستجيبين فضلوا

التعليم بنسبة (٦٥٪)، و١٩٪ أجابوا أن الزواج أكثر أهمية، بينما ١٦٪ رأوا أن الاثنين لهم نفس الأهمية. وقد تباينت آراء المستجيبين باختلاف النوع ومستوى التعليم، فالإناث يرين الزواج أهم للفتاة من التعليم أقل من الذكور (١٠٪ مقابل ٢٩٪ على الترتيب)، وتقل النسبة من ٢٣٪ بين المستجيبين الحاصلين على تعليم أقل من متوسط إلى ١٠٪ بين خريجي الجامعات.

لتأكيد هذا الاتجاه، تم توجيه سؤال إلى المشاركين لاستكشاف ما إذا كانوا سيقبلون أن يفرض العريس الذي يتقدم لابنتهم شرطاً هو أن تترك البنت دراستها ليتزوجها إذا كان العريس مناسب وذو إمكانيات. الغالبية العظمى (٨٣٪) قالوا إنهم لن يقبلوا هذا الشرط، بينما ١٤٪ أبدوا موافقتهم. ونجد أن نسبة القبول تقل مع ارتفاع مستوى التعليم ليصل إلى ٧٪ بين خريجي الجامعات.

٣-٢ الصورة الذهنية للمصريين تجاه مشاركة الإناث في العمل والتمكين الاقتصادي للمرأة

دعم تعليم الفتيات غير منعكس على مشاركتهن الاقتصادية، حيث إن المساواة في حق العمل غير معترف به حتى بين الإناث، فحوالي ٧٧٪ من المستجيبين يرون أنه في حالة إذا ما كانت فرص العمل محدودة، يجب أن تعطى هذه الفرص للرجال. علاوة على ذلك، يرى جزء كبير من المجتمع (٥٩٪) أن هناك مهن وظائف لا تناسب النساء. بينما هناك جزء أكثر تحفظاً في المجتمع (حوالي ٤٠٪) لا يرحب بفكرة أن تعمل المرأة في مكان يكون زملاؤها فيه من الذكور ويرون أنه من غير اللائق أن تعمل المرأة في مكان بعيد عن المنزل. ٣٧٪ فقط يوافقون أن تمكث المرأة لوقت متأخر في العمل و١٨٪ يوافقون على أن المرأة المتزوجة يمكنها أن تسافر أو تعيش بمفردها من أجل العمل.

كذلك تم اختبار المساواة في الأجر عن طريق سؤال المستجيبين من الذي يجب أن يحصل على راتب أعلى إذا كان رجل وإمرأة يعملان في نفس المكان ويتوليان نفس المنصب. تقريباً نصف المستجيبين يرون أنهم يجب أن يحصلوا على أجر متساوي، بينما الربع يعتقد أن الأجر ينبغي أن يكون على أساس الكفاءة والربع الآخر يرى أن الأجر يجب أن يختلف على أساس النوع. ومن ضمن هذا الفريق الأخير، ٢٤٪ قالوا أن الرجال يجب أن يحصلوا على أجر أعلى و ٢٪ فقط قالوا أن النساء يجب أن يحصلن على أجر أعلى. من المثير للدهشة أنه عندما تم تصنيف البيانات حسب النوع، وجد أن تفضيل حصول الرجل على راتب أعلى كان أعلى بين النساء (٢٢٪ من النساء يفضلن حصول الرجل على أجر أعلى مقابل ٣٪ فقط يفضلن حصول المرأة على أجر أعلى). وعندما تم سؤال المشاركات لماذا يجب أن يحصل الرجل على راتب أعلى، ٦٢٪ أجبن لأنه يعيل الأسرة بينما ١٦٪ لأجبن لأنه الرجل وأنه يجب أن يتمتع بمكانته.

شكل (٢): من يجب أن يحصل على راتب أعلى إذا كان رجل وإمرأة يعملان في نفس المكان ويشغلان نفس المنصب؟

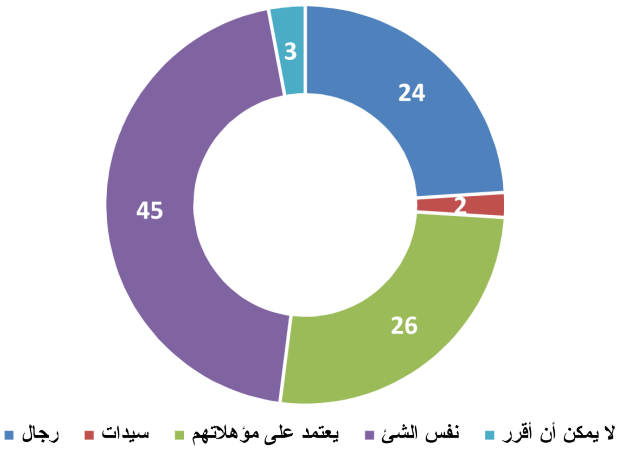

عندما تم سؤال المستجيبين عن تأثير عمل المرأة على الأسرة، فإن نسبة أكبر بلغت ٤٤٪ من المشاركين رأوا أن له تأثير سلبي مقابل ٢٣٪ يرون أن له تأثير إيجابي.

قالت الغالبية العظمى من المستجيبين (٩٢٪) أن النجاح الحقيقي الذي يمكن أن تحققه المرأة هو نجاحها في دورها داخل أسرتها وترى نسبة مماثلة أن الأم العاملة يجب أن تترك عملها إذا تعارض عملها مع واجباتها العائلية. ويوافق معظم المصريين على ضرورة حصول النساء العاملات على الدعم لتربية الأطفال مثل إجازة تربية طفل (٩٦٪) وساعات مرنة (٨٦٪) ومراكز رعاية الطفل (٩٤٪).

علاوة على ذلك، يعتقد ٣٠٪ من المشاركين أن الأمهات مسؤولات وحدهن عن أطفالهن و٦٨٪ يعتقدون أن الواجبات المنزلية للزوجات لا ينبغي تعويضها مالياً أو أنها لا تعتبر عملاً. إن النمطية في تقسيم العمل بين الذكور والإناث لها تأثيرها على تعطيل المستقبل المهني للإناث نتيجة للزواج. حيث وجد أنه ضمن الإناث المتعطلات حالياً ٢٠٪ منهن كن يعملن، ونصفهن تركن العمل من أجل الزواج أو لرعاية الأطفال. إن الانقسام الملحوظ في العمل بين الرجال والنساء يتجلى في نسبة مرتفعة نسبياً من المستجيبين (٥٩٪) يرون أن المشاكل قد تنشأ إذا كانت الزوجة تحصل على دخل أكبر من زوجها.

٤- التوصيات والسياسات المقترحة

تشير نتائج الدراسة الاستقصائية إلى أن شغف تعليم الفتيات يمنعه شعور قوي بحماية الفتيات، ويبدو أنه يستمر إلى ما بعد الطفولة وينعكس في تقييد الدور العام الذي يمكن أن تلعبه المرأة. ويعتمد إطلاق العنان لإمكانات المرأة اعتمادًا كبيرًا على توفير مساحة عامة أكثر أمانًا للفتيات والنساء. ويمكن تحقيق هذا من خلال:

- تطوير المناهج الدراسية لتمنع العنف القائم على أساس النوع.
- إطلاق مزيد من البرامج لجعل الانتقال والسفر أكثر أماناً للفتيات والنساء.
- خلق بيئة عمل أكثر أماناً للنساء في القطاع الخاص.
- معالجة مسألة العنف القائم على أساس النوع في المسلسلات الدرامية.
- حظر الرسائل السلبية التي قد تشجع على التحرش وتلقي باللوم على المرأة لوقوعها ضحية للتحرش في جميع محتويات وسائل الإعلام بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي.
- إنتاج رسوم كاريكاتورية وألعاب فيديو لفئات عمرية مختلفة تتضمن رسائل لبناء ثقافة إيجابية بين الأطفال والمراهقين لاحترام الفتيات والنساء وحمايتهن سواء في البيئة الأسرية أو في المجال العام.
- إنتاج مقاطع فيديو قصيرة وإتاحتها عبر موقع YouTube تحتوي على رسائل تثني عن العنف ضد المرأة وتشرح حقوق المرأة للحماية من العنف القائم من حيث النوع.

يمكن أن يؤدي الضغط الاجتماعي والقوالب النمطية إلى تضييق الخيارات المتاحة للشابات، حيث ينظر جزء كبير من المجتمع إلى بعض التخصصات على أنها غير مناسبة للمرأة. ولا يقتصر هذا على التعليم فقط، لكنه ينطبق أيضًا على أنواع الوظائف. هناك حاجة لإلغاء هذا الشكل الاستبدادي لاستبعاد الفتيات من الدراسة والنساء من العمل في تخصصات أو مهن معينة. إن تقرير التنمية الدولي يؤكد على أن الابتكار قد أدى إلى خلق المزيد من الوظائف وأن المرأة يمكن أن تحظى بفرص توظيف أفضل من هذا التطور التكنولوجي ويجب العمل على نشر استراتيجية إعلامية تسعى لدمج الإناث في جميع التخصصات أو المهن، وذلك مع مراعاة ما يلي.

- إبـراز النسـاء اللائـي سـجلن نجاحًـا فـي التخصصـات أو المهـن التـي يعتبرهـا المجتمـع مقصـورة علـى الرجـال.
- إنتـاج سلسـلة مـن المـواد الفنيـة والإعلاميـة المناسـبة لمختلـف الفئـات العمريـة لتشـجيع الفتيـات علـى اختيـار مسـارهن المهنـي بغـض النظـر عـن الصـورة النمطيـة السـائدة، وتقديـم هـذا المحتـوى للفتيـات فـي المراحـل العمريـة المبكـرة.
- إنشـاء نظـام حوافـز لجـذب الفتيـات وخاصـةً فـي المناطـق المحرومـة لدراسـة تخصصـات العلـوم والتكنولوجيـا والهندسـة والرياضيـات.
- جـذب المزيـد مـن الاسـتثمارات فـي البنيـة التحتيـة لتكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات فـي مصـر بمـا فـي ذلـك تحسـين سـرعة الإنترنـت بتكلفـة أقـل. إن تعويـم الجنيـه المصـري يجعـل مصـر أكثـر قـدرة علـى تصديـر الخدمـات وهـذا يمكـن أن يـؤدي إلـى توسـع قطـاع تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات ليعمـل بـه عـدد أكبـر مـن النسـاء.
- توفيـر وسـائل مواصـلات رخيصـة وآمنـة لتحفيـز النسـاء للخـروج للعمـل بـدون القلـق مـن تكاليـف المواصـلات أو سـلامتهن.

إن التصـور السـائد فـي المجتمـع أن تقسـيم العمـل داخـل الأسـرة يخلـق مشـاكل للأسـرة. حيـث يفضـل دائمـاً عمـل المـرأة إذا كان هنـاك ضـرورة ماديـة وليـس كحـق لإثبـات ذاتهـا، كذلـك إذا كان دخـل الزوجـة أعلـى مـن دخـل الـزوج فهـذا يخلـق مشـاكل. عـلاوة علـى ذلـك، فـإن الصـور النمطيـة تضـع قيـوداً علـى دور المـرأة فـي الأماكـن العامـة. كذلـك النظـرة الصارمـة لتقسـيم العمـل بحيـث يكـون الرجـال وحدهـم هـم المسـئولون عـن تأميـن الاحتياجـات الماديـة والنسـاء وحدهـن مسـئولات عـن رعايـة الأسـرة يجـب أن يعـاد صياغتهـا مـن خـلال:

- الاستثمار في توفير مراكز رعاية الطفل ذات الأسعار المناسبة والتي تعمل لساعات طويلة لمساعدة المرأة على تحقيق التوازن بين الواجبات الأسرية والتطوير الوظيفي.
- تطبيق الحوافز وزيادة التشريعات التي تشجع القطاع الخاص على فتح أو تسهيل إقامة مراكز رعاية الطفل.
- التأكيد على ضرورة التعاون بين الزوج والزوجة في رعاية الأطفال وإدارة المنزل من خلال المسلسلات الدرامية، ومنع الرسائل السلبية التي قد تشجع التقسيم الصارم للعمل بين الزوجين.
- إنتاج رسوم كاريكاتورية وألعاب فيديو للأطفال والمراهقين تتضمن رسائل تدعو إلى دعم النساء العاملات.

مربع (١): عاملات إناث في محطة بنزين "توتال"

أميرة، فاطمة، وأبرار هن ثلاثة شابات شاركن في مبادرة جديدة للعمل، حيث قامت محطة بنزين "توتال" بتعيين النساء كمراقبات للمضخات في المحطة. مع العلم أنهن طالبات جامعيات وأكبر عاملة فيهن تبلغ من العمر ٢٢ سنة فقط، وقد اخترن أن يجربن عملاً غير تقليدياً بدلاً من أن يبقين عاطلات عن العمل.

أجرى باحثون من المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) مقابلة معهن، وقد أشارت الفتيات إلى أن عائلتهن شجعوهن على العمل بسبب ثقتهم فيهن في اتخاذ القرارات الصحيحة. وبسؤالهن عن صعوبة هذه الوظيفة أو إذا كن تعرضن للتحرش أثناء العمل، ردين أن السائقين يتعاملون معهن باحترام و يشجعنهن. وأضفن أن هذه الوظيفة تعتبر ظاهرة جديدة في مصر وأن العملاء معجبين بهذه التجربة ويعبرون عن تقديرهم لهن. وقد قالت إحدى العاملات أن العمل كمراقبة للمضخات أفضل من وظيفتها السابقة كمندوب مبيعات. وقد عبرت العاملات عن سعادتهن حين يقول العملاء لهن "لم يعد هناك ما يمكن أن يقوم به الرجال ولا تستطعن أن تقمن أنتن به".